المشروعات القومية كموجه لتقسيم الأقاليم التخطيطية فى ضوء خطة مصر ٢٠٥٠م.

دكتور/ كمال خلف[١] دكتور/ ذاكر موسى تمام[٢] مهندس/ مسعد حمودة[٣]

مقدمة

تعتبر المشروعات القومية بمختلف أنواعها وتخصصاتها من أهم الوسائل التي تحدث تطوراً كبيراً في نطاقها الإقليمى ذات مردوداً مباشراً على التنمية المتوازنة للدولة، وتنتج آثاراً واضحةً علي التطور الإقتصادي عموماً وعلى التنمية العمرانية لخريطة الجمهورية خاصة وذلك بنطاقها المكانى الاقليمى من خلال تشكيل التنمية الاقليمية لوحداته الأساسية وأقاليمه التخطيطية، وفى هذا السياق يسعى البحث إلى دراسة وتحليل توطين المشروعات القومية بمواقعها الإقليمية وفقاً لاستراتيجية التنمية العمرانية، ودورها فى وضع أسس لتحقيق تقسيم جديد للأقاليم التخطيطية بما يحقق تنمية اقليمية متوازنة، فيستوجب الأمر إعادة النظر فى التقسيم الإدارى للأقاليم التخطيطية الحالية لمصر لكى تتلاءم مع الخطة القومية لخريطة الجمهورية، وتحقيق أهداف المخطط القومى لمصر ٢٠٥٠م بزيادة المعمور المصر إلى ٢٥% ونشر التنمية المتوازنة بأنحاء الدولة.

أهداف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى التوصل للأسس المتبعة فى تقسيم الأقاليم التخطيطية فى ضوء المشروعات القومية المستهدفة وفقاً لخطة مصر ٢٠٥٠ من خلال مايلى:

* تحليل بعض النماذج العالمية لتقسيم الأقاليم التخطيطية فى ظل توطين المشروعات القومية للدولة.

* تحليل استراتيجية التنمية العمرانية لتحقيق التقسيم المقترح إلى أقاليم تخيطية وفق رؤية مصر ٢٠٥٠، بحيث يحقق التوازن التنموى بين الأقاليم.

المشكلة والقضية البحثية: تكمن المشكلة البحثية فى غياب تحليل دور خطة مصر ٢٠٥٠م فى تحديد الأقاليم التخطيطية، وذلك مع اتجاهات الدولة لتوطين مشروعات قومية جديدة وأخرى مستهدف توطينها ومع اعادة طرح المشروعات السابقة التى لم تحقق المستهدف منها وفق رؤية تخطيطية جديدة، وأثر تلك المشروعات على تقسيم الأقاليم التخطيطية بمايحقق تنمية متوازنة.

لذا يتناول البحث مجموعة من المحاور التالية:

١ - المحور الأول: المفاهيم الأساسية

١ -١ - مفهوم التنمية الإقليمية: على أنها "أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها مكاناً لها، وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها: صيغة العمل التخطيطية القادرة على وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل والقضايا في المجتمع المعاصر، وانها تستخدم التبرير في الطرق المختلفة، ومشاكل المجتمع يحددها التخطيط الإقليمي والمتمثلة بالمشاكل (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية والثقافية[١]).

١ -٢ - مفهوم تقسيم الأقاليم: انها عملية رسم الحدود وتعتبر هي الخطوة الأولى للقيام بوظائف عديده من جانب الحكومة المركزية)، حيث تتم عملية رسم أو تحديد الحدود الداخليه وعلى وجه الخصوص للقيام بمهام أو بأداء وظائف حفظ الأمن، وتحقيق العدالة، وتحصيل الضرائب، أي وظائف الاداره الحكومية التقليدية.

كما أضاف التقدم العلمي الحديث والتحضر ثم ثورة نظم المعلومات وظائف جديدة وعديدة للحكومات من أهمها وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها[٢].

وتهدف عملية تقسيم الأقاليم إلى عدة أهداف وفقاً للشكل

١ - أستاذ دكتور بقسم التخطيط العمرانى جامعة الازهر
٢ - أستاذ دكتور مساعد بقسم التخطيط العمرانى جامعة الازهر
٣ - مدرس مساعد بقسم التخطيط العمرانى جامعة الازهر

رقم (١). وهناك أساليب عديدة يمكن استخدامها في تحديد الأقاليم المختلفة، واختيار أسلوب ما يرتبط أساساً بالهدف من هذه التقسيمات الإقليمية كما أن المقياس المستخدم يرتبط كذلك بالبيانات المتوافرة. وبما أن الأهداف الرئيسية للتقسيم تتلخص في التحليل والتخطيط، فإن معايير التقسيم تعتمد على الوحدة المورفولوجية أو الوحدة الوظيفية.

تهدف عملية تقسيم الأقاليم إلى مايلى:

1	تحقيق امن الدولة الداخلي والخارجي
2	تاكيد قوة الحكومة وتسهيل قيامها بوظائفها الادارية المختلفة
3	تحقيق شكل افضل من التنظيم المكاني
4	تصنيف استخدامات اراضي الدولة
5	تحقيق درجة اعلي من التجانس الاقليمي والقطاعي
6	تحقيق التكامل الاقليمي regional integration
7	تحديد تخصص (وظيفة) كل اقليم ومرحلة التنمية التي يمر بها
8	تقسيم سياسة التنمية ذاتها
9	جمع المعلومات والبيانات واعداد الاحصاء (نظام معلومات اقليمي R.I.S.)

شكل رقم ١ - يوضح أهداف عملية التقسيم إلى أقاليم تخطيطية، اعداد الباحث

١ -٢ - الاعتبارات الأساسية للتقسيم: عند اجراء عملية التقسيم هناك مجموعة من الاعتبارات الاساسية التى يجب مراعتها قبل اجراء عملية التقسيم وهى تمثل فروض اساسية عند اجراء عملية التقسيم الاقليمى وهذة الاعتبارات **(مساحة الدولة، الظروف الطبيعية، عدد السكان، الهيكل الاقتصادى المكانى، الهيكل الاجتماعى المكانى، علاقات الانشطة والسكان)**، كما يوضحها الشكل رقم (٢).

شكل رقم ٢ - يوضح الاعتبارات الأساسية للتقسيم، اعداد الباحث.

١ -٣ - المشروعات القومية

مجموعة مشروعات تقوم الدولة بإقامتها ورعايتها وتوفير الإستثمارت اللازمة لها، مع الاتجاه نحو جذب الاستثمارات من جانب القطاع الخاص إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة (نشاط الزراعة، نشاط الصناعة، والتعدين، نشاط السياحة، والتنمية العمرانية والريفية)، ويتسع النطاق الجغرافى لتلك المشروعات ليشمل أكثر من محافظة، لتحقيق تنمية متوازية بين مختلف أقاليم محافظات مصر ،وذلك خلال برنامج زمني يصل إلى عشرين عامًا[٣].

١ -٣ -١ - المشروعات القومية المطروحة

تم تناول المشروعات القومية التي طرحت في الفترة السابقة، والتي دخل منها جزء كبير حيز التنفيذ، والباقي قيد الدرسة من خلال الأقاليم الواقع بها تلك المشروعات، وطبقاً للمخطط القومي لمصر ٢٠٥٠م فإن هناك أقاليم تنموية واعدة تناولها المخطط القومي[٤]، وهى كالتالى:

١ - تطوير إقليم قناة السويس

كمركز لوجستى وصناعى عالمى (المرحلة الأولى): ويشمل عدة مشروعاً وتضم (مشروع تنمية شرق بورسعيد كميناء للحاويات والمنطقة الصناعية، مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس والميناء المحوري بالعين السخنة، مشروع وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية شرق القناة، مشروع تنمية محور قناة السويس كمحور لوجيستي عالمي).

٢ - تنمية سيناء

وتشمل (تنمية صناعية بوسط سيناء، تنمية سياحية بجنوب سيناء، استصلاح ٤٠٠ فدان على مياه ترعة السلام، وتنفيذ المشروعت الداعمة للتنمية بشمال سيناء).

٣ - تنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى ويضم:

- انشاء المدينة المليونية **بالعلمين** كمركز تنمية اقليمى كبير.
- مشروع تنمية **الساحل الشمالي الغربى** وظهيرالصحراوي.
- مشروع تنمية **منخفض القطارة** بالصحراء الغربية.
- مشروع **ممر التنمية والتعمير** بالصحراء الغربية.

٤ - تنمية محافظات شمال الصعيد

وتشمل (انشاء المحاور العرضية للتنمية بالصعيد، والمشروعات التنموية القائمة عليها، زراعة ١٠٠ ألف فدان

بسهل المنيا الغربى (نباتات عطرية وطبية).

٥ - تنمية جنوب مصر والنوبة ومنطقة حلايب وشلاتين ويضم إقليم جنوب الصعيد:

- مشروع الاستصلاح التنمية الزراعية بمنطقة توشكى ودرب الأربعين.
- مشروع تنمية المنطقة الاستخراجية والتعدينية بسفاجا (المثلث الذهبي).
- مشروع تطوير بحير ناصر.
- مشروع تنمية الصناعات الاستخراجية بوادي العلاقى بجنوب الوادي.

٦ - مشروعات مستجده على المستوى القومى

- شبكة الطرق القومية المقترحة ٣٢٠٠ كم طرق.
- مشروع استصلاح المليون فدان ضمن خطة استصلاح ٤ مليون فدان.

٧ - مشروعات للنقل القومى والاقليمى والمحلى

- مشروعات تحلية المياه وتوفير مصادر جديدة لها وترشيد استهلاكها.
- توفير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وطبقا للمخطط القومي ٢٠٥٠ المعتمد ٢٠١٢، فإن تلك الأقاليم المرصودة سابقاً هي أقاليم/ نطاقات التنمية الواعدة على الخريطة المصرية ذات المقومات والفرص التنموية التي لديها القدرعلى قيادة التنمية في مصر الجديدة في المرحل القادمة.

وقد تم تقسيم المشروعات القومية على ثلاث مراحل زمنية للتنفيذ كالتالى:

المرحلة الأولى: المشروعات القومية المقترحة خلال المرحلة الأولى ٢٠١٢ -٢٠١٧.

المرحلة الثانية: المشروعات القومية المقترحة خلال المرحلة الأولى ٢٠١٧ -٢٠٢٧.

المرحلة الثالثة: المشروعات القومية المقترحة حتى عام ٢٠٥٠ كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

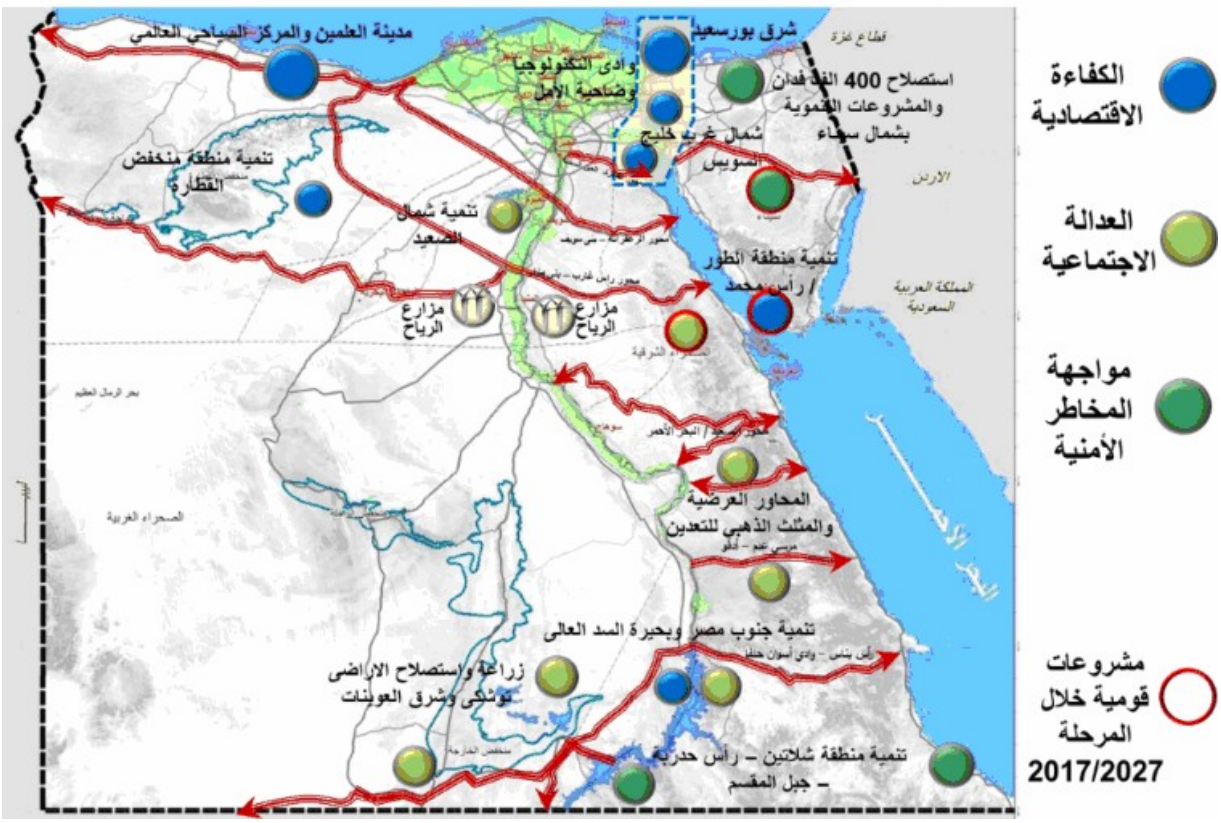

شكل رقم ٣ - المشروعات القومية المقترحة خلال المرحلة الأولى ٢٠١٧ -٢٠٢٢ [٤]

يلاحظ أن تلك المشروعات التى تسمى بمشروعات المستوى القومى (من حيث نطاق تأثيرها) بما يتناسب مع مقوماتها ومردودها التنموى لها مجموعة من السمات التى تتميز بها عن غيرها، وهي أنها مشروعات لها مردود مباشر على الناتج القومي، وأن هذه المشروعات يجب أن يكون لها تأثير فى تقسيم الأقاليم نتيجة خلق محاور طولية أو عرضية

تحقق الربط أو بخلق تجمعات جديدة أو زيادة أحجام نطاقات وتجمعات قائمة، وبالتالى تحقيق التنمية للأقاليم المتأخرة مما يحقق التوازن بين تلك الأقاليم.

١ -٣ -٢ - تصنيف المشروعات القومية

يعتبر تحقيق التنمية غاية يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل تتمثل في إقامة مجموعة من المشروعات القومية، والتى يمكن تصنيفها طبقاً لعدة تصنيفات كمايلى:

المستوى التخطيطى (النطاق المكانى)[٥]: يمكن تصنيف **المشروعات القومية** من حيث الموقع الذى يقام به المشروع (النطاق المكانى) إلى مشروعات تقام على (نطاق محلى – نطاق اقليمى - نطاق دولى)، شكل رقم (٤) ذات مردود على المستوى القومى، فهناك مشروعات قومية تأخذ حيز مكانى يشمل إقليم كمشروع تنمية اقليم قناة السويس...، كما أن هناك مشروعات قومية يمثل حيزها المكانى أقل كالمدن ومشروعات الطاقة.

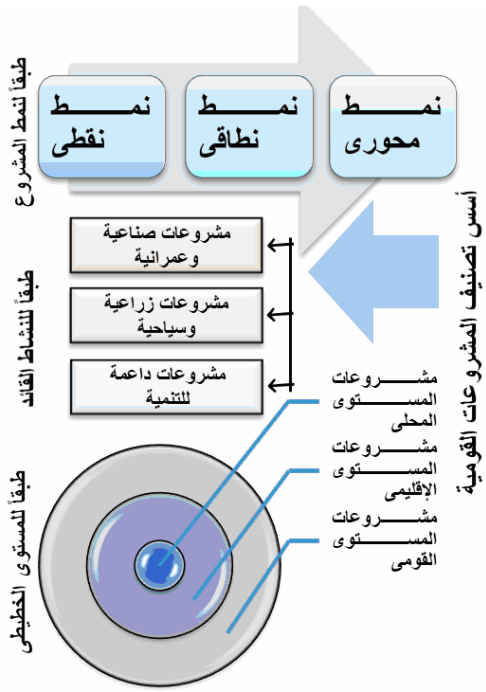

شكل رقم -٤ تصنيفات المشروعات القومية،المصدر: اعداد الباحث.

نمط المشروع[٦]: يقصد بنمط المشروع القومي هو نمط التوزيع المكانى التي يتواجد عليه ذلك المستوى من المشروعات، حيث تعتبر مقومات أو موارد التنمية المتاحة بالنطاق الجغرافى لتلك المشروعات القومية هى العنصر الأساسي لتشكيل نمط التنمية لهذه المشروعات، وتصنف المشروعات القومية إلى ثلاثة أنماط على النحو التالي:

أ - نمط مشروعات قومية في شكل محاور تنمية (Corridors).

ب - نمط مشروعات قومية في شكل مناطق تنمية (Zones).

ج - نمط مشروعات قومية في شكل نقاط تنمية (Spots).

الوظيفة والنشاط القائد[٧]: يمكن تصنيف المشروعات القومية بما يتناسب مع **نوع النشاط القائد** طبقاً لقطاعات التنمية، فيظهر فى نطاق التنمية مشروعات منها ماهو قطب تنموى ومنها ماهو أقل فى الدرجة، ومنها محاور تنموية سواء أكانت طولية أم عرضية، وتظهر مصنفة كمايلى:

- **المشروعات القومية ذات الصبغة الزراعية:** كمشروع استصلاح المليون ونصف فدان، كما يوضح شكل رقم (٥) والأراضي الزراعية بالوادي والدلتا والمشروعات الزراعية القائمة والمقترحة.

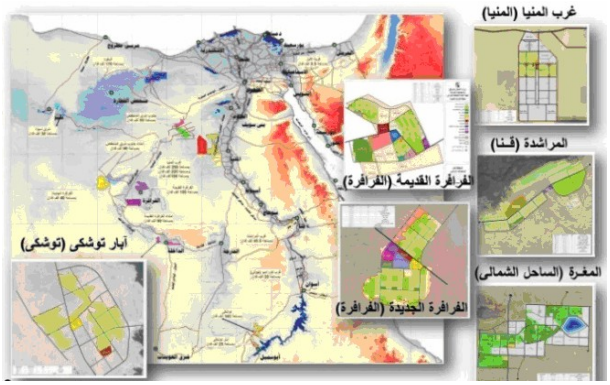

شكل رقم ٥ - يوضح مشروع تنمية المليون ونصف فدان[٨]

- **المشروعات القومية ذات الصبغة الصناعية:** ومن أهم تلك المشروعات (تنمية شرق بورسعيد - تنمية غرب خليج السويس - وادى التكنولوجيا بالاسماعيلية - المثلث الذهبى – محور قناة السويس).

- **المشروعات القومية ذات الصبغة العمرانية:** ومنها التجمعات العمرانية الجديدة: سلسلة المدن الجديدة الكبرى (إنشاء جيل جديد من المدن العمرانية).

ومن أمثلة تلك المشروعات: العاصمة الإدارية الجديدة شكل رقم (٦) مدينة العلمين الجديدة - مدينة رفح الجديدة - مدينة شرق بورسعيد الجديدة - مدينة الإسماعيلية الجديدة - مدينة المنصورة الجديدة - مدينة الجلالة - مدينة أسوان الجديدة - مدينة رشيد الجديدة - مدن غرب النيل.

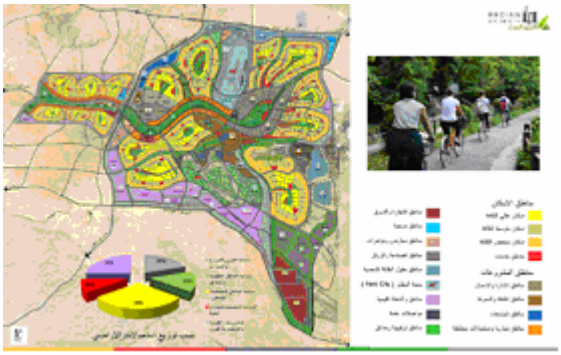

شكل رقم ٦ - العاصمة الادارية الجديدة[٩]

١- ٣ -٣ - أهداف المشروعات القومية في مصر

تهدف المشروعات القومية بشكل عام إلى: التغلب على مجموعة التحديات الإقتصادية الداخلية والخارجية التي يواجهها الإقتصاد القومي، ويمكن صياغة مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تهدف إليها أغلب التجارب والمشروعات القومية وهي على النحو التالي[٩](**معالجة الاختلالات الإقليمية – إستيعاب الزيادة السكانية المطردة** وتركزها في حيز عمراني لا يتجاوز ٦ % من إجمالي المساحة الكلية الجمهورية – **رفع الكفاءة الانتاجية للموارد الإقتصادية** التي تحوزها الدولة – **تصحيح الاختلالات** الحادة في نمط و توزيع الإستثمارات وعائد التنمية بين أقاليم ومحافظات مصر المختلفة - **تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة** مثل (التنمية الزراعية والعمرانية والصناعية والسياحية وتنمية الخدمات) - ومحاولة ربط هذه الأنشطة ببعضها البعض لتكون في النهاية مشروعاً له القدرة على الإستمرار والنمو ومواجهة الأزمات الإقتصادية والدولية – جذب الإستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية – **التصدي لمشكلة البطالة – الحد من موجات الهجرة النازحة إلى المدن الكبرى ووادي النيل – التغلب على تآكل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية – تعظيم إستخدام موارد الدولة** من خلال التخصيص والإستخدام الأمثل للموارد بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة بشكل يحقق الميزة النسبية للزراعة المصرية للتصدير مثل الأعشاب الطبية الطبيعية).

٢ - المحو الثانى

دور المشروعات القومية في التنمية الإقليمية: تستمر الدولة المصرية في تنفيذ مشروعاتها القومية العملاقة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تحقيق فرص عمل حقيقية تضع مصر على خريطة التنمية، كما تعمل الدولة على إتمام المشروعات القومية وتمويلها على مستوى محافظات الجمهورية، فحجم المشروعات التي تمت والتي يجرى تنفيذها حالياً يفوق ما تم انجازه خلال ٣٠عاماً، مما يؤكد على دور تلك المشروعات في رفع معدلات التنمية بالأقاليم التخطيطة المتأخرة ورفعتها أسوة بغيرها من الأقاليم المكتظة بالسكان والاستثمارات، والذى ينعكس على تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم.

كما يلاحظ أن المشروعات القومية تتوافق في أهدافها مع أهداف التنمية الاقليمية من حيث أن توطين المشروعات يحقق استقطاب سكانى فى نطاق المشروع وجذب الاستثمارات اليه، إذ يمكن من خلالها تحقيق أمرين: **الأول** (تنمية الأقاليم المضمحلة والفقيرة)، **والثانى** (تخفيف الضغط على الأقاليم ذات التنمية المركزة)، وصولاً لمعالجة مشكلة التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلى بعض نماذج المشروعات القومية ودورها فى تحقيق التنمية الاقليمية (اقتصادياً، اجتماعياً وبيئياً) فى اطار أهداف التنمية المستدامة[١٠]، وتتمثل فى مجموعة الأهداف (الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية).

ويلاحظ أن المشروعات القومية من شأنها تحقيق العديد من أهداف التنمية الاقليمية (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية)، وزيادة الإنتاج والتوسع في الصادرات الزراعية والصناعية وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي فى إطار أهداف التنمية المستدامة، كما يظهر المردود التنموى للمشروعات القومية من خلال(دورها فى تقليل التفاوتات ورفع مستوى التنمية بالمحافظات نتيجة تحقيق الاستقطاب العمرانى خارج الوادى والدلتا)، مما يوكد على أهمية النظر فى تقسيم الأقاليم التخطيطية فى ضوء تلك المشروعات المتوطنة والمستهدف توطنها.

٣- المحور الثالث: دراسة التجارب العالمية

٣ -١ - تجربة المانيا (اتحادية فدرالية متقدمة) نبذة عن التجربة: تعتبر ألمانيا من أولي دول العالم التي عملت بالتخطيط الإقليمي (جمهورية اتحادية)، وتم إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام ١٩٤٩من خلال توحيد الولايات

الغربيـة (التـي كانـت فـي الـسابق تحـت الإدارة الأمريكيـة والبريطانية والفرنسية).

- **التقـسيم الادارى:** منـذ الثلاثينـات مـن القـرن الماضـي تـم تقسيم ألمانيا إلـي أقـاليم تنمويـة انطلقـت مـن تحقيـق أهـداف بيئيـة، وتتـألف ألمانيـا الأن مـن (١٦) ولايـة، شـكل رقـم (٧)، والتـي يشار إليها كالدول لكل ولاية دستورها الخاص، وتتمتع بحكم شبه ذاتي فيما يتعلق بتنظيمها الداخلي وذلك بسبب الإختلافات في حجم السكان وتقسيم هذه الولايات لأغراض إداريـة إقليميـة وتـضم خمـس ولايـات، وهـي (ولايـة بـادن فورتمبيرغ، بافاريا، هسن، شمال الراين وستفاليا وساكسونيا)، تتكون من مجموع الدوائر الحكومية (٢٢) مقاطعة، ويوضح الشكل مراحل تقسيم الدولة[٩]. وقد مرت المانيا بمراحل عديدة فى تقسيم أقاليمها كما يوضح الشكل رقم (٨).

شكل رقم -٧ يوضح التقسيم الادراى المانيا[١١]

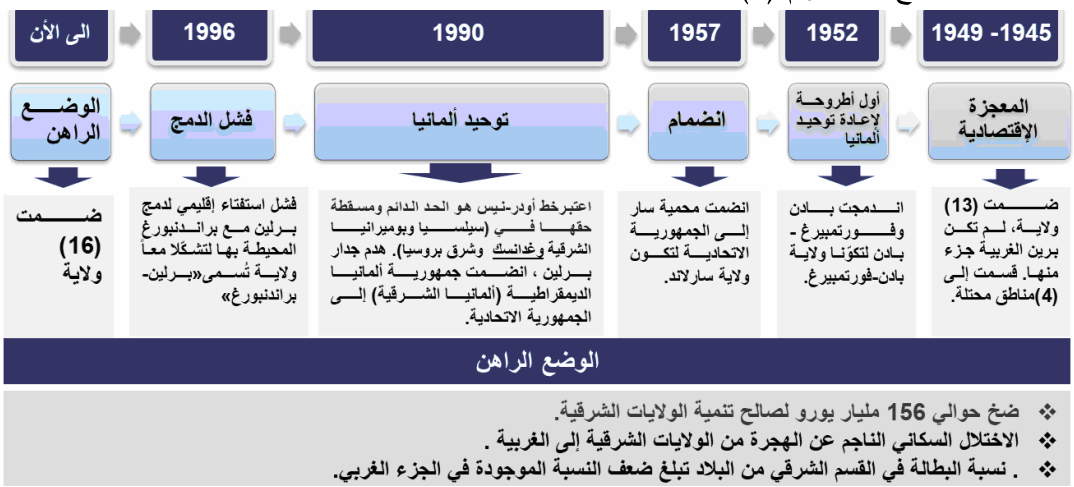

شكل رقم ٨ - يوضح مراحل تقسيم ألمانيا منذ الاحتلال حتى الأن. المصدر: تحليل الباحث.

- **دور المـشروعات القوميـة فـى اعـادة ترسـيم الحـدود الالمانية:**

يهدف المشروع إلى استعادة الجزء الشرقي من البلاد بعد توحيد ألمانيا (**معادلـة الأراضـي القديمـة والجديـدة**)، وإعـادة الهيكلـة فـي ألمانيـا الـشرقية بتحقيـق مـا يلـى (إجـراء التطـوير المهني للموظفين - الحد من البطالة - دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة - تـشجيع الـشركات الناشـئة، والعلـوم والابتكـار - توسيع المشاريع التكنولوجية كثيفة العلم). **حيث كان لإضافة تلك الأراضى إلى حدود الدولـة الشمالية دوراً رائداً فى زيادة واتـساع مـساحة الدولـة وزيـادة مـساحة الأقـاليم الـشمالية، شكل رقم (٩).**

شكل رقم ٩ - خريطة توضح حدود بولندا مع المانيا قبل عام ١٩٣٨ وما بعد عام١٩٤٥ [١٢]

- **يتضح أن تقسيم الدولة كان فى المقام الأول لأسباب سياسية، ولكن حملت فى طياتها أسباب أساسية تمثلت فى هدف رئيسى** وهو تحقيق التنمية المتوازنة على كافة أنحاء الدولة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) وجمهورية ألمانيا الاتحادية(الغربية)، وجاء ذلك نتيجة ضم أجزاء من الحدود البولندية الألمانية للجزء الشرقى، حيث اعتبرخط أودر - نيس هو الحد الدائم ومسقطة حقها في (سيلسيا وبوميرانيا الشرقية وغدانسك وشرق بروسيا). مما ساعد فى امكانية رفع معدلات التنمية بهذا الجزء **نتيجة مقترحات لتوطين مشروعات قومية بتنمية تلك الأراضى** كان لهاً دوراً مؤثراً فى خفض معدلات البطالة الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٧٤.٧٪ وارتفاع حصة.

- **تنمية القطاع الصناعى وزيادة حصة الناتج المحلى للشرقيين**، مما رسخ فكرة اعادة توحيد الدولة الألمانية وضم الغربيين للشرقيين بحيث يكون لتلك المشروعات ومردودها التنموى نصيب لجميع أجزاء الدولة وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة بين تلك الأقاليم[١٣].

- **كما يمكن القول بأن التقسيم جاء لأهداف اجتماعية** ومنها دمج المجتمع الشرقى بالمجتمع الغربى واعتباره جزءاً واحداً فى الأفكار والثقافات، حيث يتبين أن الوحدة الاجتماعية الداخلية تحقق تقدما ملموساً، لكن ما زالت هناك فوارق كبيرة في طريقة التفكير بين سكان الشطرين، وبالنسبة للمؤسسات بالبلاد، فتشير دراسة قامت بها جامعة لايبزغ إلى أن ٢٧ % فقط من الألمان الشرقيين أعربوا عن رضاهم عن عمل المؤسسات الديمقراطية في البلاد، بينما ترتفع هذه النسبة إلى حوالي ٥٠ % بين الألمان من الولايات الغربية.

٤ - المحور الرابع: تحليل الدور التنموى للمشروعات القومية وأثره على تقسيم الأقاليم التخطيطية: يتم تحديد دور المشروعات القومية بكافة تصنيفاتها على التنمية العمرانية والخريطة العمرانية لمصر بحيث تحقق الأهداف القومية المرجوة من خلال مايلى:

٤ -١ تحديد المحاور القومية: حيث صدر القرار الجمهوري رقم 233 لسنة 2016 لتنمية الأراضي حول عدد ٢١ من محاور الطرق التى تقرر تخصيصها لصالح وزارة الدفاع والواقعة بعمق ٢ كم على جانبيها.

وقد تم تكليف (الهيئة العامة للتخطيط العمراني) بإعداد المخططات الإستراتيجية حول محاور التنمية ويبلغ (٢١) محور تقرر تخصيصها لوزارة الدفاع مقسمة على اربع مراحل زمنية، كما يوضح الشكل رقم (١٠).

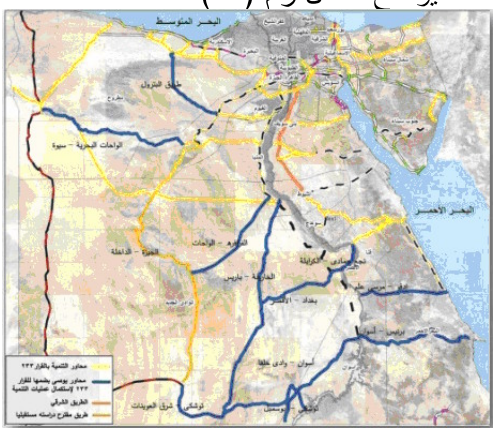

شكل رقم ١٠ - تحديث وتنفيذ محاور الطرق القومية [١٤]

٤ -٢ - تحديد مناطق التنمية ذات الأولوية فى التنمية: بناءً على خطة الدولة فى تخطيط وتنمية المشروعات القومية والتى تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل زمنية تم تحديد حوالى (١١) منطقة للتنمية ذات الأولوية، شكل رقم (١٠). وتم ترتيبهم تبعاً للأهمية شكل رقم (١١) (محور تنمية قناة السويس، نطاق الساحل الشمالى الغربية، منطقة منخفض القطارة، سهل المنيا الغربة، واحات الصحراء الغربية، مثلث التنمية جوب الصعيد، المثلث الذهبى للتعدين، المثل الحدودى، حلايب، شلاتين، أبورماد، النوبة وبحيرة ناصر، توشكى وشرق العوينات).

شكل رقم ١١ - تحديد مناطق التنمية ذات الأولوية[١٤]

٤ -٣ - تحديد النطاقات التنموية واعادة ترسيم الأقاليم التنموية: تشتمل خريطة الجمهورية وفقاً للخطة القومية على ٨ نطاقات تنموية وهم كالتالى: (نطاق قناة السويس وسيناء -

نطاق الدلتا - نطاق الساحل الشمالى الغربى - نطاق شمال الصعيد - نطاق وسط الصعيد – نطاق جنوب الصعيد - نطاق الوادى الجديد والواحات - النطاق التنموى المركزى للعاصمة). ويوضح الشكل رقم (١٢) تحديد النطاقات المقترحة.

*** تحديد نطاقات تنمية الأراضى جانبى محاور الطرق القومية:** تعمل المحاور القومية المقترحة على تحديد مجموعة نطاقات تنموية، بحيث يقوم كل نطاق من نطاقات التنمية المقترحة بنشر التنمية العمرانية بكل ربوع النطاق من خلال مشروعات قومية تشمل القطاعات المختلفة فى إطار مقومات ومحددات التنمية داخل النطاق المستهدف.

شكل رقم١٢ - تحديد النطاقات التنموية بخريطة مصر[١٤]

*** إعداد المخططات الإستراتيجية للأراضى جانبى المحاور (نطاق سيناء):** فى اطار ما طرحته استراتيجية التنمية لمصر ٢٠٣٠ التى تم اطلاقها فى فبراير ٢٠١٦، وتأكيداً على مستهدفات برنامج الحكومة فقد تم التأكيد عل تفعيل مخرجات المخطط الاستراتيجى القومى من خلال أليات لتنفيذ تلك المخرجات من المشروعات، ومن ضمن تلك الأليه إعداد المخططات الاستراتيجية لاستخدامات الاراضى جانبى شبكة الطرق القومية للوصول إلى الأنشطة والمشروعات الداعمة للتمية بها، بما يضمن تعظيم الإستفادة من استخدامات الأضى ويحقق الاستفادة من العائد الاقتصادى للمشروعات.

٤ -٤ - الترسيم إلى أقاليم تنموية

*** دواعى الترسيم إلى أقاليم تنموية:**

- تفعيل اللامركزية فى ادارة وتنفيذ المشروعات التنموية الكبرى بحيث يكون للاقليم موزانة خاصة لتمويل بعض المشروعات الرئيسية.
- التحول من التنمية القطاعية الى التنمية المكانية المتكاملة.
- تحقيق تكامل وتدرج المشروعات التنموية المقترحة طبقاً لأولياتها بين الأقاليم والمحافظات.
- التوجيه الأمثل قفل للاستثمارات لدعم خطط التنمية على المدى المتوسط والبعيد، كما يوضح شكل رقم (١٣).

شكل رقم١٣ - نطاقات تنمية المشروعات القومية وحدود الترسيم المقترح للأقاليم التنموية[١٥]

حيث يمكن أن يستقل كل اقليم من حيث اعتماد المخطط الاقليمى للتنمية والمشروعات الرئيسية على مستوى الاقليم والمحافظات وتحديد الأولويات ووضع خطط العمل التنفيذية لممشروعات الرئيسية، إقرار موازنات المشروعات الرئيسية وضمان توفير التمويل الخاص بها والمشاركة فى تنفيذ بعضها، متابعة عمل الهيئات القطاعية والمحافظات فى تنفيذ المشروعات الرئيسية حيث تم اقتراح ٥ محافظات جديدة وهم كالتالى(العاشر من رمضان - العلمين - وادى النطرون - حلوان - وسط سيناء). ويتضمن البديل الثانى التقسيم إلى ١٠ أقاليم تضم (٣٢) محافظة كمرحلة أولى وتصل (٣٨) محافظة كمرحلة ثانية بحلول سنة الهدف ٢٠٥٠ تضم اجمالى (٦) محافظات جديدة شكل رقم (١٤)، بحيث تتحقق الأهداف المحددة وفقاً للأسس والمعاييرالمحددة سابقاً.

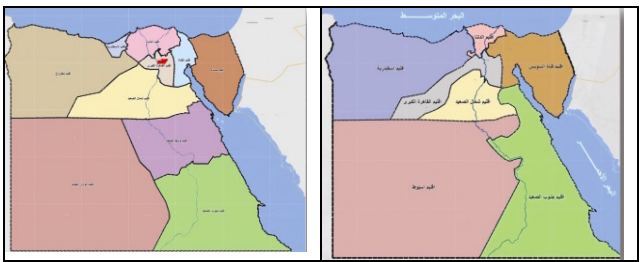

شكل رقم١٤- مقارنة الترسيم الإقليمى الحالى بالمقترح لعام ٢٠١٧، الوضع الراهن: ٧ أقاليم ، الوضع المقترح ١٠ أقاليم على التوالى[١٥]

٤ -٥ - خلق مراكز وأقطاب التنمية للمشروعات القومية: حيث تم تحديد مجموعة من التجمعات العمرانية الجديدة بمثابة مراكز وأقطاب تنموية جديدة بالإستعانة بالمناطق

التنموية ذات الأولوية (١٠) مناطق تنموية، والمتمثلة في المشروعات القومية التالية:

- العاصمة الإدارية الجديدة فى النطاق التنموى المركزى للعاصمة.
- بور سعيد بنطاق قناة السويس.
- المنصورة الجديدة بنطاق الدلتا.
- العلمين الجديدة والحكمة بنطاق الساحل الشمالى الغربى.
- غرب بنى سويف بنطاق شمال الصعيد.
- غرب المنيا بنطاق وسط الصعيد.
- غرب قنا بنطاق جنوب الصعيد.

*** ضبط التوازن العمرانى وإعادة توزيع السكان**

تحقق المشروعات القومية والمتمثلة فى المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لتحقيق التوازن العمرانى للخريطة العمرانية، شكل رقم (١٥) والمتمثلة فى المدن والتجمعات العمرانية الأتية: العاصمة الادارية – تجمعات غرب النيل - مدينة العلمين الجديدة - المنصورة الجديدة - بورسعيد الجديدة - الإسكندرية الجديدة – إمتدادات أكتوبر وزايد)، كما يوضح شكل رقم (١٦).

شكل رقم١٥ - تحديد مراكز وأقطاب التنمية للمشروعات القومية [١٦]

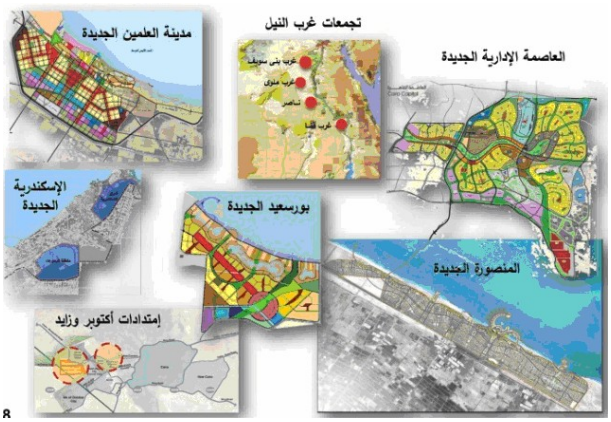

شكل رقم ١٦ - المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لضبط التوازن العمرانى(١٥)

*** إعمار غالبية المسطح الكلي للجمهورية:**

بلغ نسبة الجزء المعمور لمصر من نسبة ٦% إلى ١١% من مساحة مصر وارتفعت الكثافات السكانية، مما **أثر فى شكل الخريطة العمرانية لمصر إلى خريطة تنموية تراعي إعمار غالبية المسطح الكلي للجمهورية.**

٥ - المحور الخامس

دور استراتيجية التنمية العمرانية ٢٠٥٠ فى تقسيم الأقاليم التخطيطية

انتهت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوزارة الإسكان من إعداد المرحلة الثانية للمخطط الاستراتيجى لمصر ٢٠٥٠، حيث تم تقسيم مصر خلال هذه المرحلة إلى أقاليم تنموية، بهدف تفعيل توجهات المخطط وإعادة تقسيم محافظات الجمهورية، وذلك بعد أن انتهت الهيئة العام الماضى من إعداد المرحلة الأولى لهذا المخطط، والتى تضمن تخطيط مصر بالكامل وتحديد مشروعات التنمية التى سيتم تنفيذها على مدار الأربعين عاما المقبلة.

حيث تضمنت المرحلة الثانية من المخطط الاستراتيجى، تقسيم مصر إلى ١٠ أقاليم تنموية بدلا من ٧ أقاليم حالياً، مع تحديد نطاق للعاصمة، وتبين أن الأقاليم المقترحة هى (إقليم القاهرة الكبرى – إقليم الدلتا وإقليم الإسكندرية – إقليم مطروح - إقليم قناة السويس - إقليم سيناء – إقليم شمال الصعيد – إقليم وسط الصعيد – إقليم الوادى الجديد).

واشتملت المرحلة الثانية من مخطط مصر ٢٠٥٠ إعادة تقسيم الجمهورية إلى٣٢ محافظة بدلا من ٢٧، وذلك حتى عام ٢٠٢٧، ثم يزداد العدد إلى ٣٨ محافظة حتى ٢٠٥٠، ويمكن تحديد الأسس والمعايير التى اشتمل عليها التقسيم المقترح للأقاليم فى ضوء المشروعات القومية وفقاً للشكل رقم (١٧).

وفى اطار ما سبق يمكن تقسيم الأقاليم التخطيطية فى ظل المشروعات التنموية المتمثلة فى المحاور والنطاقات والمدن الجديدة وفقاً للجدول رقم (١) حيث يضم كل اقليم مدينة رئيسية ومحاور رئيسية ومناطق لوجستية ومراكز تنمية، ويوضح شكل رقم (١٨) أقاليم التخطيطية المقترحة فى ضوء تحليل خطة مصر ٢٠٥٠.

جدول رقم (١) يوضح الأقاليم التخطيطية المقترحة فى ضوء تحليل خطة مصر ٢٠٥٢ فى توطين المشروعات التنموية، مقترح الباحث.

الإقليم	الدور الوظيفى والتنموى لكل إقليم
أقاليم القاهرة الكبرى	يضم نطاق عاصمة الدولة ومركز الحكم والمؤسسات والخدمات الإدارية، تمثل باقى محافظات الإقليم الامتداد العمرانى وكافة الأنشطة الاستثمارية والخدمية المنافسة على المستوى القومى والدولى.
إقليم الدلتا	إقليم زراعى ينافس على المستوى المحلى.يستوعب ٢٧ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ وفرص عمل ٧.٧ مليون فرصة عمل. يستوعب ٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ وفرص عمالة ٨.٥ مليون فرصة عمل
إقليم الأسكندرية	إقليم خدمى لوجستى وصناعى وزراعى ذو بيئة متطورة، يستوعب ١٢مليون نسمة، و٣.٥ مليون فرصة عمل سنة ٢٠٥٠.
إقليم مطروح	إقليم تنمية متكاملة يستوعب أكبر قدر من الزيادة السكانية المستقبلية يعتمد على الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر بعدد سكان ١٨مليون نسمة لعام ٢٠٥٠ بفرص عمالة ٥ مليون فرصة.
إقليم قناة السويس	يعتبر مركز عالمى للخدمات اللوجستية، يستوعب ٨ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ و٢.٢ مليون فرصة عمل.
إقليم سيناء	إقليم حدودى استراتيجى وأمنى ذو قوام إقتصادى وصناعى وزراعى، يستوعب ٧ مليون نسمة و١.٧ مليون فرص عمل.
إقليم البحر الأحمر	إقليم سياحى لوجستى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر يستوعب ١٤ مليون نسمة و٣.٥ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٥٠.
إقليم شمال الصعيد	إقليم للصناعات الزراعية والنباتات الطبية التصديرية وتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة. يستوعب ١٥مليون نسمة و٤.٥ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٥٠.
إقليم وسط الصعيد	إقليم زراعى صناعى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة، ويستوعب ١٢مليون نسمة و٣ مليون نسمة عام ٢٠٥٠.
إقليم جنوب الصعيد	إقليم صناعى تعدينى ، يستوعب ٦ مليون نسمة و١.٨ مليون فرصة عمل عام ٢٠٥٠.
إقليم الوادى الجديد	إقليم سياحى بيئى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة، يستوعب ٦ مليون نسمة و١.٧ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٥٠.

شكل رقم ١٧- دور خطط التنمية العمرانية فى تقسيم الأقاليم التخطيطية، المصدر: تحليل الباحث.

النتائج

* تتمثل حل المشكلات العمرانية فى ضرورة استغلال الحيز العمرانى الغير مأهول بالسكان خارج حدود الوادى والدلتا، من خلال توطين مشروعات قومية تعمل كأقطاب تنموية جاذبة للسكان والعمران، والتى تعتبر الحل الأمثل فى اعمار الحيز المهجور، وإعادة استغلال موارده وامكانياته واستقطاب تجمعات عمرانية جديدة وفقاً للرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ كأول خطوة صحيحة لإعداد خطة تنموية عمرانية لجمهورية مصر العربية، تعتمد على تنمية وتوطين مشروعات محاور طولية وعرضية، والتي يمكن أن تشمل كافة المسطح المصري وما تخلقه من مناطق تنموية واعدة حول هذه المحاور المقترحة، وما توفره من تجمعات جديدة من خلال (٥) مناطق ذات أولوية فى التنمية، والتى تؤثر على شكل الأقاليم وحدودها وتقسيمتها ومستوى التنمية بها، وبناءً على الدور التنموى لخطة الدولة فى تخطيط وتنمية المشروعات القومية تتمثل فى محورين أساسيين هما: (تقسيم الخريطة العمرانية - تقسيم الأقاليم التخطيطية) وصولاً لتحقيق تنمية اقليمية متوازنة وفقاً للشكل رقم (١٨)،

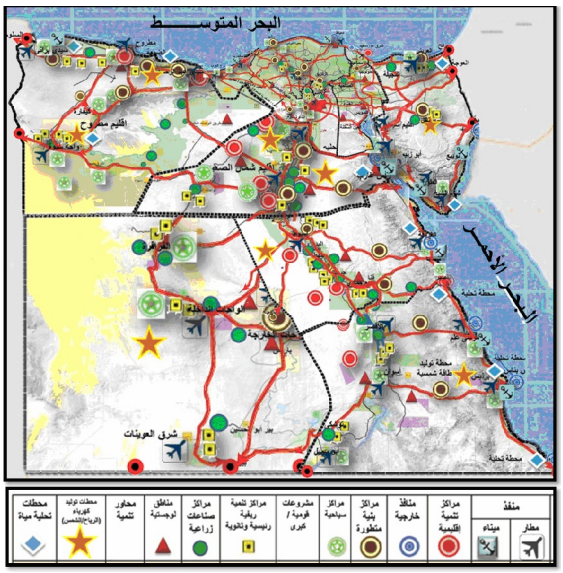

شكل رقم ١٨- تقسيم الأقاليم التخطيطية فى ضوء توطين المشروعات القومية استراتيجية التنمية العمرانية ٢٠٥٠ ، اعداد الباحث.

بتقسيم الدولة إلى (١١) اقليماً تخطيطياً وفقاً للجدول السابق (١) بحيث يضم كل اقليم مدينة رئيسية تمثل قطب تنموى رئيسى وأقطاب تنموية فرعية، ويضم كل اقليم محور تنموى رئيسى وفقاً لنطاقات التنمية المقترحة من المخطط الاستراتيجى. كما يمكن التوصل لأهم الاسس المتبعة لتقسيم الأقاليم التخطيطية وفقاً لخطة مصر ٢٠٥٠، شكل رقم (١٩)، حيث قسمت مصر إلى (١١) اقليماً تخطيطياً.

شكل رقم ١٩ - تحليل أسس تقسيم الأقاليم التخطيطية فى ضوء المشروعات القومية

NATIONAL PROJECTS as a GUIDE to DIVIDIG PLANNING REGIONS in LIGHT of Egypt's 2050 PLAN

Dr. Kamal Khalaf, Dr. Zaker Mousa, E. Massad Hammoudeh
***Al-Azhar University, Faculty of Engineering, Urban Planning Department,* Egypt**

Summary

National projects of all kinds and specializations are considered among the most important means that bring about a great development in their regional scope, with a direct impact on the balanced development of the state, and produce clear effects on the economic development in general and on the urban development of the map of the Republic in particular, with its regional spatial scope through the formation of regional development for its basic units and planning regions, In this context, the research seeks to study and analyze

the localization of national projects in their regional locations in accordance with the urban development strategy, and their role in laying foundations to achieve a new division of the planning regions in order to achieve balanced regional development. The Republic and achieving the objectives of the National Plan for Egypt 2052 AD by increasing the Egyptian world to 25% and spreading balanced development throughout the country.

قائمة المراجع

1- J. Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Great Britain, First Published by Leanard Hill Books 1974, p.9.

٢ - معهد التخطيط القومى - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٢) – يناير ٢٠٠٣م .

٣ - معهد التخطيط القومى - المشروعات القومية العملاقة -٢٠٠١م.

٤ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - المخطط الاستراتيجى القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية - ٢٠١٤.

٥ - محمد أبو الحسن - المردود التنموى للمشروعات الكبرى على التنمية الاقليمية - رسالة ماجستير جامعة القاهرة -٢٠١٥.

٦ -عماد عثمان، دور تكنولوجيا المعلومات في صياغة الرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية في مصر، دكتوراه، جامعة الأزهر، ٢٠١٦م.

٧ - أسماء جبر - تأثير المشروعات القومية على صياغة الخريطة العمرانية بمصر - رسالة دكتوراه جامعة الأزهر ٢٠٢١م.

٨ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية – نوفمبر ٢٠١٧.

٩ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - اعداد المخطط العام والتفصيلى للمركز الإدارى الجديد للمال والأعمال(العاصمة الادارية) - تأثير الإشتراطات البنائية وضوابط التنمية العمرانية - أغسطس ٢٠١٦.

١٠ - نهال المغربل - استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الأردن عمان ٢٩ -٣٠ مايو ٢٠١٩ - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ص٣٠.

11 - https://ru- geld.de/en/country

١٢ - بيانات البنك الدولى عن ألمانيا.

١٣ - سلوي توفيق رمضان - تأثير تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية علي التنمية العمرانية – رسالة ماجستير كلية التخطيط - جامعة القاهرة ، ١٩٩٠

١٤ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠.

١٥ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى -المخطط الاستراتيجى القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية - اعادة ترسيم مصر إلى أقاليم تنموية - ٢٠١٣.

١٦ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى -المخطط الاستراتيجى القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية - ٢٠١٤.